Journal of Arabic Language Learning and Teaching (JALLT)
Journal of Arabic Language Learning and Teaching (JALLT), Vol. 3, No. 2, June 2025, 89-106
E-ISSN: 2985-4725
https://ejournal.iain-palangkaraya.ac.id/index.php/jallt

مقترحٌ لمنهجٍ حديثٍ لنحوِ اللغةِ العربيةِ وصرفِها واشتقاقِها

A Proposal for a Modern Curriculum for the Arabic Language Syntax and Morphology

[1]Rashid Al-Balushi

Email : [1] rash5222@squ.edu.om
[1]Sultan Qaboos University, Oman

ABSTRACT

This paper presents a proposal for a modern curriculum for Arabic that includes answers to questions related to its syntax, inflection, and derivation. To introduce the proposal, the paper discusses a problem related to theoretical linguistic research conducted on Arabic, which is that most of these studies aim only to refine the linguistic theories and improve the theoretical frameworks, rather than serving the Arabic language. This paper, therefore, presents a proposal related to the future investigations of Arabic within modern theoretical frameworks, to be implemented within a cultural scheme or an intellectual initiative that utilizes the efforts, knowledge, and interests of the Arab scholars and students of Arabic for the purpose of finding new answers to various questions related to the constructions and properties of Arabic. The paper then provides examples of the linguistic questions and cultural issues that may be investigated using the modern linguistic theories and frameworks, so that new answers may be reached. The paper illustrates the advantages of such a program in terms of enhancing the interests of the new generations in investigating Arabic and studying it using the effective methods, as well as developing the students' analysis, critical thinking, and problem-solving abilities at all stages.

This is an open access article under the CC–BY-SA license.

Article history
Received 2025-02-05
Revised 2025-06-17
Accepted 2025-06-17

Keywords
A cultural program for Arabic;
A new school curriculum;
Simplification of linguistics;
Modern linguistic theories.

المقدمة

تتمحور معظم البحوث التي يقوم بها اللغويون العرب، كتلك التي تعتمد علم اللغويات التوليدية التحويلية (Generative Transformational Linguistics) أو أي إطار نظري حديث آخر، وتلك البحوث التي يُجريها اللغويون الذين يدرُسون بُنيات اللغة العربية وتراكيبها المختلفة وخصائصها، تتمحور حول قضية واحدة وهي دراسة مدى نجاعة النظريات والأطر البحثية المقترحة فيما يتعلق ببُنيات اللغة العربية وتراكيبها.

وبتعبير آخر، فإنّ الغرض الأهم من هذه البحوث هو النظر فيما إذا كانت النظريات والفرضيات المقدمة في علوم اللغويات الحديثة، وما يرافقها من مبادئ وقيود وتحليلات، قابلة للتطبيق كما هي على اللغة العربية ولهجاتها المختلفة، أم أنّ تطبيقها سيحتاج إلى بعض التعديل أو التطوير في هذه النظريات، والتي تهدف إلى توصيف نَحْوٍ كُلِّيٍّ (Universal Grammar)، أو أنّ هذا التطبيق سيفضي إلى اقتراح بعض المبادئ أو القيود أو الفرضيات الجديدة. أي أنّ معظم هذه الدراسات والبحوث تُعنى بالسعي إلى تطبيق النظريات والفرضيات اللغوية والأطر النظرية الحديثة وكذلك التحليلات المقترحة للغات الأخرى على تراكيب اللغة العربية واللهجات العربية من أجل النظريات فقط، للتأكد من مدى نجاعتها للغرض الذي قدمت من أجله.

وربما كان أحد الدوافع لهذه النزعة لدى الباحثين العرب وغيرهم هو أنّ البرامج الدراسية (خصوصاً برامج الدراسات العليا) تبدأ بمقررات مدخلية لهذه النظريات والأطر البحثية، وكذلك بمقررات قوامها الأساسي دراسات تبحث في محاولات تطبيق هذه النظريات والأطر البحثية على لغات مختلفة، وكذلك بنتائج هذه المحاولات البحثية، وما يتضمنه ذلك من نقد أو تعديل أو تغيير في مبادئ هذه النظريات. ولذلك يظن معظم الباحثين العرب أنّ واجبهم الوحيد هو السعي إلى تجويد النظريات والفرضيات الموجودة فقط، وليس خدمة اللغة العربية أيضاً. والواقع هو أنّ هذه النظريات والفرضيات تتغير وتتبدل من حين إلى آخر، بتغير المدارس الفكرية والأسس الفلسفية وكذلك بما يتم اكتشافه في بعض اللغات، وأنّ السعي إلى تجويدها والتحقق من نجاعتها يظل مشواراً بعيداً وهدفاً صعب المنال، ذلك أنّ طبيعة النظرية تُحتّم ذلك، فهي ليست الحقيقة المطلقة، وبالطبع ليست الطريقة الوحيدة لتفسير الحقائق المتعلقة بها وتعليلها، وتظل النظرية رؤية عالِم أو فريق من العلماء أو حتى جيل من العلماء في شرح الحقائق وتفسيرها وتعليلها.

ولذلك وَجب التخطيط لجهود الباحثين العرب فيما يتعلق بأهداف البحوث والدراسات التي تُجرى من خلال الأطر النظرية الحديثة، بحيث يكون جُلها في خدمة اللغة العربية. ولهذا نقترح وضع برنامج علمي أو مبادرة فكرية أو مشروع ثقافي متكامل، تقوم بوضعه جهة رسمية أو حتى نُخب ثقافية عربية وإسلامية وتُموله جهات رسمية (أو تبرعات أو أوقاف أهلية)، ويشارك فيه مفكرون من العالم الإسلامي، يكون الهدف منه توجيه جهود الباحثين في اللغة العربية للاستفادة من معارفهم واهتماماتهم من أجل السعي إلى إيجاد إجابة أو إجابات جديدة للأسئلة القديمة والجديدة والمستجدة فيما يتعلق باللغة العربية الفصحى. أي أنّ الأبحاث المستقبلية يجب أنْ تهدف إلى تجديد الفكر اللغوي العربي فيما يخص نحو اللغة العربية وصرفها واشتقاقها، بدلاً من النظر في إمكانية تطبيق النظريات عليها فقط. طبعاً، يجب أنْ يترك هذا البرنامج القرار للباحثين في اختيار موضوعات أبحاثهم والأسئلة التي يودون الإجابة عليها، وكذلك القرار بشأن ما إذا كانت أبحاثهم لخدمة اللغة العربية أم لخدمة النظريات، ولكنْ يجب أنْ تُبيّن الجهة التي تتبنى هذا البرنامج للباحثين العرب، على الأقل، أهمية النهج الجديد الذي يسعى إلى إيجاد منهج حديث للغة العربية من خلال إيجاد إجابات جديدة يمكن تضمينها في المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، لتحقيق أهداف عدة.

من هذه الأهداف ترغيب الأجيال الجديدة من طلبة المدارس في التخصص في علوم اللغة العربية واللغويات عموماً. والسبب في نفور الطلبة من دراسة اللغة العربية في مستوى الدراسة الجامعية (وحتى قبل ذلك) هو، أولاً طريقة تعليم اللغة العربية في المدارس، والتي تعتمد على التلقين وحفظ القواعد، دون تفحّص مستقل ودراسة متأنية للحقائق أو تفكّر في القواعد التي تصفها أو نقد للتحليلات المقدمة لها، وثانياً أنّ الكتب والمناهج الدراسية تُقدم الاجابات القديمة المتواترة للطلبة على أنها حقائق لا خلاف بشأنها، وهي بذلك لا تشجّع على التفكير في الأسباب والمسوغات بقدر ما تهتم بإيصال المحتوى. ولابد من الإشارة هنا إلى أنّ المقصود ب "الإجابات القديمة" ليس ما تناظر بشأنه نحاة البصرة والكوفة وغيرهم من علماء اللغة على مر القرون الماضية، ولكنْ ما اختُصِر وبُسِّط من ذلك التراث الفكري الغني في المناهج الدراسية التي غدت مسارد للحقائق والقواعد الواصفة لها، دون ذكر للمسوغات والدلائل والقرائن، ودون تشجيع على التفكير والتجديد والتناظر والتحليل والحِجاج.

أيضاً، يجب تيسير دراسة اللغويات لطلبة المدارس، ليس فقط لكي يتعلموها، ولكن لكي نغرس فيهم الاهتمام بدراسة اللغة العربية بالطرق الصحيحة، كونها لغة الدين والثقافة والأمة؛ وذلك لكي يقوموا بمساهمة فاعلة فيما يخص مشروع منهج اللغة العربية الحديث، الذي يصعُب أنْ يقوم به جيل واحد من الباحثين، وكذلك لأنّ التفكير في حقائق اللغة العربية ومُعطياتها والتفسيرات والتعليلات العديدة المقدمة لها هو إحدى وسائل غرس قيم التفكر والتدبر لدى طلبة المدارس وكذلك تدريبهم على مهارات التحليل والتفكير الناقد وحل المشكلات، من خلال التفكير في بيانات اللغة العربية ومعطياتها والنظر في التعليلات والتحليلات المقترحة لها، وهو ما يمكن أنْ يقوموا به في أي وقت، ذلك أنّ اللغة تعيش معهم، وفي أي مكان، ذلك أنّ دراسة النحو والصرف والاشتقاق لا تحتاج إلى معامل أو أجهزة خاصة.

وبذلك يكون طرح نتائج البحوث الجديدة التي تم التوصل إليها من خلال علوم اللغويات الحديثة في المناهج الدراسية وسيلة أخرى لإيجاد إجابات جديدة أخرى. ويكون ذلك عن طريق عرض نتائج البحوث الجديدة على طلبة المدارس ودفعهم إلى التفكر فيها ونقدها ومحاولة تجويدها، سواء أقاموا بذلك قبل الدراسة الجامعية أم خلالها، وهو ما يمكن أنْ يصل بهم إلى معرفة الجديد فيما يخص دراسات حقائق اللغة العربية وقواعدها (دون الولوج إلى عالَم النظريات الواسع، ذلك أنّ طلبة المدارس لا يكترثون كثيراً بالنظريات بقدر ما يهتمون بالحقائق وتعليلاتها)، وخصوصاً إذا ما طُرحت هذه الحقائق والقواعد بأساليب التعليم الحديثة، كتمارين ذهنية أو واجبات قصيرة أو مشاريع فردية أو جماعية تتطلب مهارات البحث والتقصي. ويمكن أنْ يكون دور المراجعات النقدية للبحوث والنتائج الموجودة وكذلك التناظر بشأنها مهماً في تشجيع الطلبة على الانخراط في عملية النقد البناء الذي يمكن أنْ يقود إلى إجابات جديدة.

ويمكنُ أنْ يؤدي هذا النهج في التعامل مع اللغة العربية وحقائقها إلى تصحيح الواقع الذي أجحف بحق هذه اللغة (التي لا يستخدمها العرب أنفسهم إلا في المخاطبات الرسمية، ولكنهم يعزُّون أنفسهم بالاحتفال بها يوم ١٨ من ديسمبر من كل عام)، وذلك لأنّ طلبة المدارس سيصلون إلى المرحلة الجامعية وهم

على دراية بالجديد في مختلف العلوم والتخصصات باستثناء اللغة العربية، فحدُّ علمهم بها هو الكتب التي تسرد الحقائق وتُدَوِّر القواعد التي تصف الحقائق بالطرق القديمة التي تعتمد التلقين منهجاً، مما يؤدي بالطلبة إلى حفظ القواعد التي ينسونها بعد الاختبار مباشرة، وكأن اللغة العربية لغة ميتة. ولذلك نقترح تضمين قائمة بالأسئلة والموضوعات التي يمكن البحث فيها وكذلك الإجابات المقدمة لها من خلال علوم اللغويات الحديثة في موقع إلكتروني كخيار أفضل من الكتاب الورقي، كبداية لمشروع المنهج المدرسي الحديث، ذلك أنّ الفئة المستهدفة تفضل الخيار الإلكتروني، وكذلك لأن الخيار الالكتروني أسرع وأوسع انتشاراً من الكتب. ويجب عرض محتوى المنهج الحديث من أسئلة وإجابات متعددة، قديمة وحديثة، وتدريسه لطلبة الصف الثاني عشر، أي قبل مرحلة التخصص الجامعي، إما بالطريقة المبنية على حل المشكلات (problem-based approach) أو بالطريقة المعتمدة على القراءة والمناقشة (discussion approach)، أو بأي طريقة لا تتضمن التلقين والحفظ (انظر مثلا Reigeluth & Carr-Chellman, 2009).

ولذلك وجب إعداد برنامج نسعى من خلاله إلى تطبيق النظريات الموجودة من أجل التوصل إلى إجابات جديدة أو أكثر تبصراً بشأن جميع قضايا النحو والصرف والاشتقاق في اللغة العربية، وذلك من خلال تحديد قائمة بالأسئلة والموضوعات التي يمكن للباحثين العرب البحث فيها، ومثال ذلك المسائلُ والقضايا التي تناظر بشأنها نحاة البصرة ونحاة الكوفة (والتي يوثقها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري)، وكذلك الموضوعات والتراكيب الموجودة في كتب النحاة العرب. ويجب التقديم لهذا البرنامج على أنّه جزء من واجب جيلنا الحالي تجاه اللغة العربية الفصحى وكذلك تجاه الأجيال الجديدة التي ألزمنا واقعُ الحال دوْر المُنوِّر المُبصِّر لها، من خلال تبصيرها بالطرق الصحيحة لدراسة اللغة العربية وتفحّصها واستنطاق حقائقها وسبر أغوارها والبحث في أسرارها واستكشاف كوامنها بغية تعلمها، كونها السبيلُ إلى تعلم الكتاب الخالد الذي نزل بها بالطريقة المثلى، بغية فهمه بالطريقة الصحيحة، بهدف إيصال محتواه إلى العالم بالطرق الأكثر فاعلية. فما مِن فهم صحيح للكتاب الخالد دون فهم صحيح للغة العربية. وسيصبح ذلك ممكناً إذا يسرنا علوم اللغويات الحديثة للأجيال الجديدة عن طريق تقديمها لهم من خلال طرح القضايا اللغوية المختلفة والحلول المقترحة لها، والتي تم التوصل إليها من خلال الأطر النظرية الحديثة التي أثبتت قدرتها على تقديم إجابات جديدة.

يستعرض القسم الثاني من الورقة منهجية البحث، ويقدم القسم الثالث النتائج من خلال مناقشة أمثلة على الموضوعات والأسئلة اللغوية والقضايا الثقافية التي تهم اللغة العربية ويمكن أن تحظى باهتمام الطلبة وتخاطب حس الفضول وملكة حب الاستطلاع لديهم، وكذلك يناقش إجابات جديدة لها. وننوه هنا إلى أنّ أدبيات النحو العربي المدوَّنة من خلال النظرية التوليدية التحويلية تحتوي على أسئلة أخرى وقضايا مشابهة لا يتسع المجال لذكرها، ولكن يمكن تضمينها في مشروع المنهج المدرسي الحديث المقترح. القسم الرابع يختم الورقة.

المنهجية

مدخل البحث ونوعه

في هذا البحث، اعتمد الباحث المنهج الوصفي الكيفي باستخدام أسلوب التحليل اللغوي النقدي للنصوص العربية القديمة والمعاصرة، مع التركيز على البُنى الصرفية والنحوية ذات الصلة بكلمات اللغة العربية وعباراتها وجملها. وقد تم اختيار هذا التصميم البحثي بهدف دراسة البنية المورفولوجية والنحوية لكلمات اللغة العربية وعباراتها وجملها بعمق في سياق الأسئلة والموضوعات محل البحث، وذلك للتحقق من إمكانية التوصل إلى إجابات جديدة للأسئلة القديمة التي تناظر بشأنها نحاة البصرة والكوفة وغيرهم من علماء اللغة في العصور المتأخرة.

أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال منهج البحث المكتبي، حيث شملت البيانات الأولية آيات مختارة من القرآن الكريم بالإضافة إلى أحد الأحاديث النبوية الشريفة. أما البيانات الثانوية فتمثلت في جمل مستقاة من كتب النحو العربي التقليدية وجمل من كتب تعليم اللغة العربية وأمثال عربية وأدعية وجمل من وسائل الإعلام مستقاة من مقالات علمية ولسانية وصحفية، وكذلك جمل من صياغة الباحث نفسه، تتضمن البنى المراد دراستها والنظر في تركيبها، بوصفها بيانات داعمة للتحليل.

أساليب تحليل البيانات

أما تحليل البيانات فقد تم باستخدام أساليب التحليل الصرفي والتحليل النحوي والتحليل الدلالي. فقد اعتُمِد التحليل الصرفي للنظر في طبيعة علامات الحالات الإعرابية وتشابهها في بعض الكلمات، أسماء وأفعالاً، وكذلك في موقعها في الكلمة بالنسبة لعلامات العدد والنوع والشخص، وكذلك من أجل التحقق من وجود علامات للتأنيث وعدم وجود علامات للتذكير. وأما التحليل النحوي فقد اعتُمد للنظر في موقع الفعل في الجملة، أهو قبل الفاعل أم بعده، وكذلك للنظر في وجود الفعل من عدمه في جملة الأمر وتركيبها العام، وكذلك للنظر في العلاقة بين الفعل والمصدر من الناحية الاشتقاقية وكذلك النحوية. أما التحليل الدلالي فقد اعتمِد للتحقق من دلالة جملة الدعاء على الطلب، وعدم كونها أمنية عامة لا تحتوي على طلب صريح، وكذلك للنظر في دلالة إنّ وكان وظنّ بالنسبة للجمل التي تدخل عليها. وفي النهاية، خَلُص البحث إلى إمكانية التوصل إلى إجابات جديدة للأسئلة الجديدة والمستجدة المتعلقة بنحو اللغة العربية وصرفها واشتقاقها من خلال الأطر النظرية الحديثة.

نتائج البحث والمناقشة

تضمنت البحوث المنشورة في العقود الأربعة الماضية في إطار النظرية التوليدية التحويلية بعض المحاولات التي سعت إلى التدليل على نجاعة هذه النظرية وصلاحيتها من خلال تطبيقها وكذلك تطبيق التحليلات اللغوية التي قُدمت من خلالها للغات أخرى على بُنيات اللغة العربية وتراكيبها. وقد اتضح من

خلال بحوث أُجريت في فترات لاحقة أنّ هذه البحوث الأولى لم تأخذ في الحسبان بعض الخصائص النحوية والصرفية والدلالية الأخرى لبُنيات اللغة العربية ذات الصلة.

في هذا القسم، نُورد مجموعة من الأسئلة والموضوعات المتعلقة بنحو اللغة العربية الفصحى وصرفها واشتقاقها وكذلك غيرها من القضايا ذات الصلة، ونورد كذلك ما تيسّر من إجابات لهذه الأسئلة وما توفر من معالجات لهذه الموضوعات، وذلك لتوضيح نوع الأسئلة والقضايا التي يجب تضمينها في منهج اللغة العربية المقترح وكذلك طريقة تقديم الإجابات. والهدف من تقديم أكثر من إجابة هو توضيح أنّ بالإمكان التوصل إلى إجابات جديدة، وأنّ هذه الأسئلة وغيرها لم تُحسم المناظرات بشأنها بعد، ولذلك يجب أنْ نواصل البحث عن إجابات أخرى. وفيما يخص القضايا المطروحة في هذا القسم، فإننا سنحاول تقديم إجابات من خلال المبادئ النظرية والتقنيات الفكرية التي تُقدمها اللغويات الحديثة، كالتوليدية التحويلية مثلا.

أسئلةٌ بشأن الجملة الفعلية والجملة الاسمية

تقول كتب نحو اللغة العربية إنّ الجملة في العربية نوعان، إما فعلية أو اسمية. وتقول كذلك إنّ السبب وراء تسمية الجملة الفعلية ب 'الفعلية' هو أنها "تبدأ بفعل"، وأنّ السبب وراء تسمية الجملة الاسمية ب 'الاسمية' هو أنها "تبدأ باسم" (انظر مثلاً الهاشمي، ٢٠٠٦). وتقول إجابة أخرى بأنّ السبب وراء تسمية الجملة ب 'الفعلية' هو أنها "تُخبر عن فعل"، وهو الحدث، وأنّ السبب وراء تسمية الجملة ب 'الاسمية' هو أنها "تُخبر عن اسم"، وهو المبتدأ (انظر مثلا Soltan, 2007; Basilico, 1998).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه المصادر لا تبحث في السبب وراء وجود نوعين من الجمل في اللغة العربية، أحدهما للإخبار عن الأحداث والآخر للإخبار عن الأسماء (أشخاصاً أو أماكن أو أفكاراً أو غير ذلك)، في حين أنّ لغةً كالإنجليزية، مثلاً، تستخدم نوعاً واحداً من الجمل للإخبار عن الأحداث والأسماء معاً، وهو ما يشبه الجملة الاسمية في اللغة العربية (فاعل-فعل-مفعول به). ولذلك وجب النظر في هذه الحقيقة لإيجاد إجابة (أو إجابات) مقنعة لها قدر الإمكان (انظر Al-Balushi, 2015b).

وتقول إحدى الإجابات عن السبب في وجود نوعين من الجمل في اللغة العربية إنّ الجملة الأساسية في اللغة العربية هي الجملة الفعلية، أي التي يسبق فيها الفعلُ الفاعلَ (فعل-فاعل-مفعول به) (انظر Bakir, 1980; Farghal, 1986; Mohammad, 2000; Soltan, 2007)، وأنها تلجأ إلى خَيار الجملة الاسمية لأنّ الفعل المضارع في تركيب الجملة الفعلية يشير إلى حدث اعتيادي (Habitual event)، أي دون ربط للفعل بالزمن الحاضر (Present tense)، كما يوضح المثال في (١). أي أنّ الفعل المضارع في تركيب الجملة الفعلية لا يشير إلى قراءة تربط زمن الفعل بالزمن الحاضر (انظر Al-Balushi, 2012)، إلا إذا وُجد ما يسوغها، كالحال 'الآن'، مثلاً، كما يوضح المثال في (٢).

١. يشاهدُ الأطفالُ التلفازَ. (دائماً، أي أنه حدث اعتيادي، أو عادة يقوم بها الأطفال دائماً، Habitual)

٢. يشاهدُ الأطفالُ التلفازَ الآن .

ولذلك تلجأ اللغة العربية إلى تركيب الجملة الاسمية، ذلك أنَّ الفعل المضارع في هذا التركيب يدل على حدث مرتبط بزمن الجملة (Progressive event) دون الحاجة إلى ما يشير إليه من أحوال أو غير ذلك، كما يوضح المثال في (٣) (انظر Al-Balushi, 2025)، الذي يتحدث عن حدث مستمر، أي حدث متصل بزمن الجملة. وتشير الكثير من الشواهد إلى أنّ الفعل المضارع في اللغة العربية الفصحى يشير إلى حدث مستمر (Progressive) إذا كان في جملة اسمية، كما يدل المثال في (٤)، ولكنه يشير إلى حدث اعتيادي(Habitual) عندما يكون في جملة فعلية، كما يدل الحديث الشريف في (٥).

٣. الأطفالُ يشاهدون التلفازَ. (أي أنه حدث متصل بزمن الجملة، أي يحدث وقت النطق بالجملة، Progressive)

٤. "تتسلل مفرزة يعرب من بين الثغور في قوارب مصنوعة من "السعف"...بطلنا شامخ كالنسر يتحين فرصة الانقضاض على سفينة القائد وأسره...المفرزة تتقدم...السحب بدورها تتكاتف مع المجاهدين حيث شكلت ستاراً على القمر المضيء حتى لا ينكشف أمر يعرب ومجموعته الشجاعة...المجاهدون يتقدمون وأصوات المجاديف تأتي في نمط يتوافق مع شهيق وزفير الرجال المتحمسين" (أحمد يوسف وآخرون، ٢٠٢٣، ص. ١٣٠).

٥. قال رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ" (صحيح البخاري، ١٩٨٠، الجزء الأول، ص. ٣٥٦، رقم ١١٤٥).

فالفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر (Present tense) في الجملة الاسمية فقط، ولكنه لا يدل على الزمن الحاضر في تركيب الجملة الفعلية، والتي تناسب الفعل الماضي أيضاً. وهناك من الأدلة ما يشير إلى علاقة بين الفعل المضارع والجملة الاسمية وكذلك إلى علاقة بين الفعل الماضي والجملة الفعلية، ومن ذلك حقيقةُ أنّ علامة سمة الشخص (Person) في الفعل المضارع تقع قبل جذر الفعل، كما في 'نكتب' و 'تكتبون'، وهذا يحاكي موقع المُنفِّذ (Agent) أو الفاعل بالنسبة للفعل نفسه في تركيب الجملة الاسمية (فاعل-فعل-مفعول به). وفي المقابل، فإنّ علامة سمة الشخص في الفعل الماضي تقع بعد جذر الفعل، كما في 'كتبنا' و 'كتبتم'، وهذا يحاكي موقع المُنفِّذ أو الفاعل بالنسبة للفعل نفسه (فعل-فاعل-مفعول به) في تركيب الجملة الفعلية. ويدلل على هذه العلاقة أيضاً الأمثال في اللغة العربية، والتي تكون جملاً اسمية إذا كان فعلها مضارعاً، كما يوضح المثال في (٦)، ولكنها تكون جملاً فعلية إذا كان فعلها بصيغة الماضي، كما يوضح المثال في (٧). والقاسم المشترك بين الأحداث الاعتيادية (Habitual events)، والتي تُفضّل الجملة الفعلية والأحداث في الزمن الماضي (Past tense events)، والتي تفضل الجملة الفعلية أيضاً، هو أنّ كلاهما لا يرتبط بالزمن الحاضر (Present tense).

٦. الفرصُ تمرُ مرَّ السحابِ.

٧. فاضَ الكيلُ.

أسئلةٌ بشأن الجمع المؤنث السالم

تثير علامات الحالات الإعرابية (Case suffixes) الخاصة بالجمع المؤنث السالم بعض الأسئلة، منها، لماذا يعامل الجمع المؤنث السالم معاملة الأسماء المفردة من حيث علامات حالاته الإعرابية، أي لماذا يستخدم الجمع المؤنث السالم الضمة والكسرة؟ وكذلك، لماذا يُنصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة عوضاً عن الفتحة؟ (انظر البلوشي، ٢٠١٤).

تقول إحدى الإجابات على السؤال الأول إنّ السبب هو أنّ علامة الحالة الإعرابية (Case) في الجمع المؤنث السالم، بخلاف الأسماء بصيغتي المثنى والجمع المذكر السالم، لا تقترن بعلامة سمة العدد (Number)، ذلك أنّ علامة سمة العدد تأتي بعد الجذر مباشرة، ومن ثَمّ تأتي علامة سمة النوع (Gender)، وبعدها تأتي علامة الحالة الإعرابية. أي أنّ علامة سمة النوع تفصل بين علامة سمة العدد وعلامة الحالة الإعرابية، كما في الاسم 'المدرساتُ'، حيث وقعت 'تاء التأنيث' بين 'ألف المد'، وهي علامة سمة العدد، و 'الضمة'، وهي علامة سمة الحالة الإعرابية. وبذلك يشبه الجمع المؤنث السالم من حيث علامات حالاته الإعرابية الأسماء المفردة، والتي لا تحمل علامة لسمة العدد (انظر مثلا Noyer, 1992). وكذلك تشبه علامات الحالات الإعرابية للجمع المؤنث السالم علامات الحالات الإعرابية لجموع التكسير، والتي لا تكون علامة سمة العدد فيها قريبة من علامة الحالة الإعرابية، فعلامة سمة العدد في جموع التكسير تكون داخل جذر الكلمة (انظر مثلا McCarthy & Prince, 1990)، بينما تكون علامات الحالات الإعرابية في نهاية الكلمة.

وأما بالنسبة للسؤال الثاني، فإنّ إحدى الإجابات تقول إنّ السبب في أن الجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة يكمن في حقيقة أنّ جميع الأسماء غير المفردة (أي الأسماء بصيغتي المثنى والجمع) في اللغة العربية (باستثناء جموع التكسير) تُنصب بما تُجرّ به، كما توضح الأمثلة في (٨-١٠)، فالجمع المؤنث السالم ليس استثناءً (انظر Al-Balushi, 2013). ولأنّ الجمع المؤنث السالم يُعامل معاملة الأسماء المفردة فيما يخص علامات حالاته الإعرابية، فإنه ينصب بالكسرة. أي أنّ الأسماء المنصوبة غير المفردة "تستعير" علامات حالتها الإعرابية من الأسماء المجرورة المرادفة لها.

٨. جاء المعلمان / جاءت المعلمتان / جاء المعلمون. حالة الرفع

٩. رأيت المعلمَيْن / رأيت المعلمتَيْن / رأيت المعلمِين. حالة النصب

١٠. مررت بالمعلمَيْن / مررت بالمعلمتَيْن / مررت بالمعلمِين. حالة الجر

وبذلك يصبح السؤال الأهم في هذا الموضوع هو لماذا تُنصب الأسماء غير المفردة (باستثناء جموع التكسير) بما تُجرُّ به؟ تقول إحدى الإجابات إنّ السبب يعود إلى أنّ حالة النصب الإعرابية، كسمة مُجرَّدة (Abstract Feature)، اكتسبت علامات خاصة بها في وقت متأخرٍ من تطور نظام علامات الحالات الإعرابية في اللغة العربية التي نعرفها اليوم. وبتعبير آخر، فإنّ العلامات المُميِّزة لحالة النصب الإعرابية لحقت بالنظام الصرفي للغة العربية متأخرةً، أي بعد علامات حالتي الرفع والجر. ومما يدلل على صحة مذهبنا هنا هو أنّ

ما نقوله بشأن الأسماء المنصوبة غير المفردة (من حيث كونها تستعير علامات جرّها لحالة نصبها الإعرابية) يصح أيضاً بشأن الأفعال المنصوبة غير المفردة، والتي تستعير علامات جزمها لتكون علامات نصب لها (انظر Al-Balushi, 2015a) وتقول إحدى الفرضيات بشأن نشوء صيغة الفعل المنصوب وتطورها في اللغة العربية بأنه اشتق من الفعل المجزوم المؤكد بنون التوكيد الخفيفة، حيث أُسقطت النون وبقيت الفتحة (انظر Testen, 1994) ويشير ذلك إلى أنّ صيغة النصب في الأفعال في العربية لحقت بنظام الأفعال العربية متأخرة، بعد حالتي الرفع والجزم.

وبذلك فالسؤال الآن هو، بأي علامات كانت تظهر الأسماء المنصوبة قبل أن تكتسب حالة النصب الإعرابية علاماتها الحالية (وهي علامة نصب الفعل المفرد وذلك للأسماء المنصوبة المفردة، وعلامة جرّ الأسماء غير المفردة وذلك للأسماء المنصوبة غير المفردة)؟ تقول إحدى الإجابات بأنّ الأسماء في محل النصب، أي في موقع المفعول به أو موقع اسم إنّ وأخواتها أو موقع خبر كانَ وأخواتها مثلاً، كانت تظهر بعلامات حالة الرفع الإعرابية، ويوضح ذلك هذه القراءة للآية (٦٣) من سورة طه في (١١)، حيث يظهر ضمير الإشارة بصيغة المثنى، "هَٰذَانِ"، رغم وجوده في موقع اسم "إنَّ" (ابن زنجلة، ١٩٩٧، ص. ٤٥٤-٤٥٦). ويوضح ذلك أيضاً هذه القراءة للآية (٦٩) من سورة المائدة في (١٢)، حيث يظهر الجمع المذكر السالم "الصَّابِئُونَ" بعلامة حالة الرفع رغم أنه معطوف على اسم "إنَّ". وهذا ما نلاحظه أيضاً من هذه القراءة للآية (٨٠) من سورة الكهف في (١٣)، حيث ورد الاسم المثنى "مُؤْمِنَانِ" بعلامة حالة الرفع رغم وجوده في موقع خبر "كَانَ". ولذلك فإن هذه القراءات لهذه الآيات الثلاث ليست القراءات السائدة أو المتواترة.

١١. "قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ (٦٣)".

١٢. "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (69)".

١٣. "وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْراً (٨٠)".

ما هي الصيغة اللغوية لجملة الدعاء؟

تقول إحدى الإجابات على هذا السؤال إنّ الجمل في (١٤-١٦) تمثل الصيغة الصحيحة لجملة الدعاء في اللغة العربية، فلطالما شاهدنا وسمعنا هذه الجمل في وسائل الإعلام تستخدم لغرض الدعاء، لطلب التوفيق والعناية الإلهية. ولكنّ هذه الجمل ليست دعاءً من الناحية اللغوية. طبعاً، هذا لا يعني أنّ الإنسان يجب أنْ يكون نحوياً مُفوَّهاً حتى يناجي ربه ويسأله حاجته، فالنية أهم من اللفظ. ولكن وجب التوضيح فيما يخص التركيب الصحيح لجملة الدعاء في اللغة العربية.

١٤. واللهُ الموفِّق .

١٥. واللهُ وليُّ التوفيق .

١٦. واللهُ يحفظُ الجميع.

تقول إجابة أخرى بأنّ الصيغة الصحيحة للدعاء، وهو التماس الحاجة من الله تعالى، هي نفسها صيغة جملة الأمر (Imperative Construction). وبما أنّ اللغة العربية من اللغات التي يسبق فيها الفعل فاعله (فعل-فاعل-مفعول به)، فإنّ التركيب الصحيح لجملة الأمر عموماً هو "فعل-فاعل(-مفعول به)". ولذلك فإنّ الأمثلة في (١٤-١٦) ليست بالصيغة اللغوية الصحيحة للدعاء، فالجملتان في (١٤-١٥) لا تحتويان على فعل الأمر والجملة في (١٦) جملة خبرية (تتكون من مبتدأ وخبر) مثلها مثل الجملتين السابقتين. ورغم أنّ فعل الأمر يمكن أنْ يسبقه اسم، إلا أنّ هذا الاسم ليس الفاعل، وإنما منادىً، كما توضح الآية (١٩) من سورة الأعراف في (١٧)، ف "آدَمُ" منادى (لأنه يتبع أداة النداء "يَا")، والفاعل هو "أَنتَ وَزَوْجُكَ" (فالاثنان، آدم وزوجه، عليهما السلام، يقومان بفعل الأمر، وهو "السكن في الجنة") .

١٧. "وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (19)".

ولأنّ جملة الدعاء (وتركيب الأمر، عموماً) تتطلب فعلاً، فهي تتطلب أيضاً فاعلاً. ولا يلزم أنْ يكون الفاعل اسماً ظاهراً، ففاعل تركيب الأمر غالباً ما يكون ضميراً مستتراً يشير إلى المخاطب، كما توضح الآية (٤٨) من سورة الطور في (١٨)، أو حتى اسماً يشير إلى الغائب، كما في تركيب الأمر الذي توضحه الآية (٢٨٢) من سورة البقرة في (١٩) (انظر Al-Balushi, 2017).

١٨. "وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ (48)".

١٩. "وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْل (282)".

إذاً فصيغة الدعاء تتطلب فعلاً وفاعلاً، كما توضح الأمثلة في (٢٠-٢٢). وعلى الرغم من أنّ الفعل في هذه الجمل الثلاث ورد بصيغة الماضي، وليس بصيغة المجزوم من المضارع، إلا أنه يشير إلى طلب التحقق في المستقبل، أي بعد النطق بالجملة. وبحسب إحدى الإجابات فإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ صيغة الأمر، وكذلك المستقبل (Future)، لا تحتوي على سمة 'الزمن' (Tense)، وإنما على سمة 'وجه الفعل' (Mood) (انظر مثلا Cowper, 2005)، ولذلك فإن الفعل الماضي في تركيب الدعاء لا يشير إلى الزمن الماضي وإنما إلى المستقبل.

٢٠. بارَكَ اللهُ فيك !

٢١. حَفِظَكَ الله !

٢٢. رَحِمَهُ الله!

مما تقدم، يتضح أنّ تركيب جملة الدعاء في اللغة العربية يتكون من فعل يتبعه فاعل، ولكن ليس من مبتدأ وخبر، مهما كان نوع الخبر، اسما أم صفةً أم جملةً فعلية (انظر البلوشي، 2020b). ولذلك فالسؤال هو لماذا يجب أن يوجد فعل في جملة الدعاء في العربية؟ تقول إحدى الإجابات بأنّ أهمية وجود الفعل تكمن في حقيقة أنّ الفعل يُرخِّص (Licensing) فاعلاً (والفاعل مهم لجملة الأمر)، أما الصفات والأسماء في موقع الخبر فلا ترخص فاعلاً، وإنما مبتدأ (انظر Al-Balushi, 2019).

هل من علاقة بين الفعل والمصدر؟

يُعد موضوع اشتقاق الفعل والمصدر من أهم القضايا اللغوية التي شغلت النحاة العرب وغيرهم. وتناظر بهذا الشأن نحاة الكوفة ونحاة البصرة، ويُورد ابن الأنباري (١٩٦١، ص. ١٩٢-٢٠١) أهم الحجج والقرائن التي ساقها نحاة الكوفة والبصرة لتدعيم ما قالوا به بشأن هذه القضية، حيث يقول نحاة الكوفة إن المصدر مشتق من الفعل، ويقول نحاة البصرة إن الفعل مشتق من المصدر.

وتقدم نظرية الصِّرافة المُوَزَّعَة (Distributed Morphology) المختصة بعلمي الصرف والاشتقاق إجابة أخرى، حيث تقول إنّ الأفعال والأسماء (وغيرها من المشتقات) تُشتَق من 'جذر معجمي' خالٍ من السمات الصرفية والنحوية (ولا يحتوي إلا على السمات الدلالية أو المعنوية)، ومثال ذلك الجذر 'ك-ت-ب' الذي لا يحتوي على علامات تعريف (Definiteness) أو تنكير (Indefiniteness) ولا على سمات للشخص (Person) أو العدد (Number) أو النوع (Gender) أو الإعراب (Case) رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً، وإنما يحتوي على ما يدل على مفهوم 'الكتابة' فقط (انظر Halle & Marantz, 1993). ومن الجذر 'ك-ت-ب' تأتي جميع المشتقات من أفعال وأسماء وصفات وغيرها. وبذلك فإنّ ما يحدد الطبيعة أو الهوية الجديدة لهذا الجذر هو نوع السمات أو الخصائص التي تلتصق به، فيصبح فعلاً إذا كانت هذه السمات 'فعلية'، ويصبح اسما إذا كانت هذه السمات 'اسمية'، ويصبح صفة إذا كانت هذه السمات 'نعتية'. ويقول رواد هذه النظرية إن تركيب الكلمات من جذور (Roots) وسوابق ولواحق (Prefixes and Suffixes)، مثل تركيب الجمل، يحدث في المُكوِن النحوي، أي أنّ معاجمنا الذهنية (Lexicon)، بخلاف المعاجم الورقية، لا تحتوي على كلمات مكتملة التكوين وجاهزة للدخول في جُمل (أو تراكيب نحوية)، وإنما تحتوي على جذور يتم اشتقاق كلمات منها في أثناء الاشتقاق النحوي للجملة (Derivation).

وبحسب إجابة أخرى، يمكن القول بأنّ الاسماء والصفات تُشتق من جذر معجمي مُحايد (لا-اسمي ولا-فعلي ولا-نعتي)، ولكنها قد تصبح أفعالاً قبل أنْ تصبح صفات أو أسماء في أثناء الاشتقاق النحوي للجملة، كما يوضح التركيبان التاليان من اللغة العربية. سنقول بأن المصدر اسم، وذلك لأنه يتصرف كالأسماء، رفعاً ونصباً وجراً، وليس كالأفعال، رفعاً ونصباً وجزماً، فنرى المصدر مجروراً، بخلاف الأفعال، كما يوضح المثال في (٢٣)، ولذلك فإننا سنستعمل كلمتي 'المصدر' و 'الاسم' بالتبادل للدلالة على نفس المفهوم .

٢٣. أخبرني أبي عن قصفِ الطائراتِ القريةَ.

التركيب الأول هو تركيب الجملة الاسمية التي خبرها اسم الفاعل (Participial Construction)، وتوضحه الجملة في (٢٤). فبحسب مبادئ النحو التوليدي التحويلي (انظر مثلا Chomsky, 1981, 1995, 2001)، يدخل الجذر 'ع-ر-ف' الذي يحتوي على السمات الدلالية (الخاصة بالمعنى)، ومنها وجوب وجود 'عارف' و 'معروف'، أي فاعل ومفعول به، في التركيب النحوي للجملة، ذلك أنّ الفعل 'عَرَفَ' فعلٌ متعدٍ.

٢٤. الولدُ عارفٌ الخبرَ .

ولأنّ موقع الفعل في التمثيل المجرد للجملة أقرب إلى موقع المفعول به منه إلى موقع الفاعل، وذلك لأن الفعل ينتقي مفعوله (Selection)، الذي يمكن أن يكون اسماً أو شبه جملة أو جملة، ولا ينتقي فاعله، وكذلك لأن المفعول به هو 'التكملة النحوية' للفعل (Complement)، فإنّ جذر الفعل يدخل تركيب الجملة مع المفعول به، وهو الاسم 'الخبر' في (٢٤). ثُم ينتقل الجذر إلى رأس الفعل الخفيف (light verb head)، حيث يصبح فعلاً، وهو ما يمكِّنه من إسناد إعراب النصب البنيوي (Structural Accusative Case) إلى المفعول به "الخبرَ". وبعد ذلك ينتقل الفعل إلى رأس 'الجهة' (Aspect head)، وهذا الرأس الوظيفي 'نعتي'، بمعنى أنه يحوّل الفعل 'عَرَفَ' إلى اسم فاعل 'عارِفٌ'، وهو صفة في هذا السياق، وليس اسماً، بخلاف مُسماه المتواتر. ومما يدل على أنّ اسم الفاعل صفة وليس اسما هو أنه، مثل الصفات وبخلاف الأسماء، يقبل أداة النفي 'غير'، كما توضح صحةُ الجملتين في (٢٥-٢٦)، وكذلك لحنُ الجملة في (٢٧)، كما تدل النجمة، اصطلاحاً.

٢٥. أحمدُ غيرُ مريضٍ.

٢٦. أحمدُ غيرُ عارفٍ الخبرَ.

٢٧.* أحمدُ غيرُ طبيبٍ.

ولأنّ اسم الفاعل يتحول إلى صفة، فإنه لا يمكنه إسناد إعراب الرفع البنيوي (Structural Nominative Case) إلى الفاعل، فالصفات مثلها مثل الأسماء لا ترفع، ولهذا السبب تُعد الجملة في (٢٨) لاحنة، أي خاطئة لغوياً، وذلك لأن اسم الفاعل لا يمكن أن يسبق فاعله إلا في حالات محددة، ومنها وجود نفي أو استفهام، ولذلك فإن النفي أو الاستفهام هو ما يسوغ وجود اسم الفاعل قبل فاعله، ولذلك فإن جملة اسم الفاعل يجب ألا تبدأ باسم الفاعل. ولمّا تعذر إسناد إعراب الرفع البنيوي إلى فاعل (يأتي بعد اسم الفاعل)، فقد لزم منحُ إعراب الرفع التلقائي (Default Case)، وهو الرفع بالابتداء، للمبتدأ الذي يدل على فاعل الفعل 'عَرَفَ'، ولذلك فالجملة في (٢٤) صحيحة. ويدل هذا التركيب على أنّ الصفة 'عارفٌ'، وهي اسم فاعل، قد اشتقت من فعل، والذي اشتُق بدوره من جذر معدوم السمات الفعلية والاسمية والنعتية (انظر Al-Balushi, 2019). والتركيب الآخر الذي يدل على اشتقاق الاسم من فعل يوضحه المركب الاسمي 'قَصْفُ الطائراتِ القريةَ'، كما في الجملة في (٢٩).

٢٨.* عارفٌ الولدُ الخبرَ.

٢٩. كان قصفُ الطائراتِ القريةَ مُروِّعاً.

في هذا المركب الاسمي، يدخل الجذر 'ق-ص-ف' تركيب الجملة مع المفعول به (Complement)، وهو الاسم 'القرية'. ومن ثَم ينتقل الجذر إلى رأس الفعل الخفيف (light verb)، حيث يتحول إلى فعل يمكِنه إسناد إعراب النصب البنيوي للمفعول به 'القرية'. وبعد ذلك ينتقل الفعل 'قَصَفَ' إلى رأس وظيفي أعلى، وهذا الرأس الوظيفي 'اسمي'(Nominal)، بمعنى أنه يُحوّل الفعل إلى اسم، وهو هنا المصدر 'قَصْف'. ولكن الفعل 'قَصَفَ' وكذلك المصدر 'قَصْف' يستدعيان وجود 'قاصِف' أو فاعل، ولذلك يدخل الفاعل، وهو

الاسم 'الطائرات'، تركيب الجملة، ولكن ليس كفاعل اعتيادي، أي مرفوع، ولكن كجزء من تركيب الإضافة (المكوَّن من مضاف ومضاف إليه، مكوّناً شبه جملة)، حيث يأتي بعد الاسمِ 'قَصْف'، وهذا يؤهله للحصول على إعراب الجر البنيوي (Structural Genitive Case) 'قَصْفُ الطائراتِ' (انظر Fassi Fehri, 1993). وبذلك يكون المصدر 'قَصْف' قد اشتُقَّ من الفعل 'قَصَفَ' الذي كان قد اشتُق من جذر خال من سمات الأفعال والأسماء، وهو 'ق-ص-ف .'

هل اللغة العربية لغة "ذكورية"؟

تُعدّ هذه القضية الثقافية من القضايا القديمة التي تتجدد بين الحين والآخر، كلما أراد البعض مهاجمة الدين الإسلامي واللغة العربية بالقول بأنهما لم ينصفا المرأة، وإنهما انحازا إلى الرجل بأن فضلاه على المرأة، من خلال استخدام ألفاظ مذكرة للإشارة إلى المرأة، وكأنها تابع للرجل. ويستدل هؤلاء بآيات من القرآن الكريم، مثل الآية (١٨٣) من سورة البقرة في (٣٠) وكذلك الآية (٥٩) من سورة النساء في (٣١).

٣٠. "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (183)".

٣١. "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ".

أي أنّ الإجابة السائدة على السؤال عن 'ذكورية' اللغة العربية هي "نعم، هي لغة ذكورية". فيما يلي، سنقدم إجابة تستند إلى أدلة لغوية وتقول بأنّ الحقيقة تنبأ بالعكس. فالتمعن في تركيب أسماء اللغة العربية وصفاتها يشير إلى أنها لا تحتوي على علامة للتذكير، وإنما على علامة للتأنيث. وهذا ما نلاحظه في الفرق بين كلمات مثل 'الطالب' و 'الطالبة'، و 'الطالبان' و 'الطالبتان'، و 'الطلاب' و 'الطالبات'، و 'جميل' و 'جميلة'، حيث أنّ الكلمات المؤنثة تحمل علامة للتأنيث، وهي 'تاء التأنيث' في هذه الحالة، في حين أنّ الكلمات المذكرة لا تحمل علامة للتذكير .

أيضاً، التمعن في تركيب أفعال اللغة العربية، ماضيها ومضارعها (وكذلك أمرها)، يدل على أنها تخلو من علامات للتذكير، ولكنها تحتوي على علامات للتأنيث. وهذا ما نراه عند المقارنة بين 'كَتَبَ' و 'كَتَبَتْ'، وبين 'كَتَبا' و 'كَتَبَتا'، وبين 'كَتَبُوا' و 'كَتَبْنَ'، وبين 'كَتَبْتَ' و 'كَتَبْتِي'، وأيضاً عند المقارنة بين 'يَكْتُبُ' و 'تَكْتُبُ'، وبين 'يَكْتُبان' و 'تَكْتُبان'، وبين 'يَكْتُبُون' و 'يَكْتُبْنَ'، وبين 'تَكْتُبْ' و 'تَكْتُبِين'. وعلامات التأنيث التي تحملها الصيغ المؤنثة هي 'تاء التأنيث' و 'نون النسوة' و 'يا المخاطبة المؤنثة'.

وإذا كان من دلالة لهذه الحقائق فهي أنّ الألفاظ المذكرة ليست مذكرة بالمعنى الحرفي لكلمة مذكرة، ذلك أنها تخلو من علامة للتذكير، وإنما هي أقرب لأنْ تكون 'محايدة' (Neutral) فيما يتعلق بالنوع (Gender). وهذا ما نفهمه من الأوامر الإلهية المنصوص عليها في الآيتين في (٣٠-٣١)، ذلك أنه لا يمكن فهم أداة النداء "أَيُّهَا" والاسم الموصول "الَّذِينَ" والفعل الماضي "آمَنُوا" وغيرها من الكلمات (التي تبدو مذكرة) في هاتين الآيتين على أنها مُذكرة فعلاً، وإلا لأسأنا الفهم والحكم وقلنا بأنّ الصيام وطاعة الله ورسوله وأولي الأمر واجبة على رجال المسلمين وليست كذلك على نسائهم. ولذلك، فإنّ الفهم الصحيح لمعاني هذه الآيات وغيرها يشير إلى أنّ الألفاظ المذكرة في اللغة العربية، ليست كذلك، وذلك لخلوها من علامات التذكير، وكذلك لأنها

تُستخدم في الخطاب الإلهي الموجه إلى الرجال والنساء معاً.

أيضاً، تدل حقيقة صحة الآية (١٠) من سورة الممتحنة في (٣٢) وكذلك صحة الآية (١٠) من سورة هود في (٣٣) من الناحية اللغوية على أنّ الألفاظ التي تخلو من علامات التأنيث ليست مذكرة، وإنما محايدة، ولذلك اتفق (من حيث سمات التطابق) الفاعل المؤنث مع الفعل الذي يبدو مذكراً (ولكنه ليس كذلك).

٣٢. "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ (١٠)".

٣٣. "وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي (١٠)".

وهذا أيضاً ما نستنتجه من الآية (٣٦) من سورة النحل في (٣٤) والآية (٣٠) من سورة الأعراف في (٣٥)، حيث اتفق الفاعل المؤنث، وهو الاسم "الضَّلَالَةُ"، مع الفعل المؤنث في (٣٤) وكذلك مع نفس الفعل ولكن بصيغته المحايدة في (٣٥)، ولو كان الفعل "حَقَّ" في (٣٥) مذكراً لما صح ذلك.

٣٤. "فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ (٣٦)".

٣٥. "فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ (٣٠)".

وتدل الآيتان في (٣٢-٣٣) على أنّ الأفعال "جَاءَكُمُ" و "ذَهَبَ" ليست مذكرةً، ولو كانت كذلك لوجب تأنيثها لتتفق مع الفاعل المؤنث، "الْمُؤْمِنَاتُ" و "السَّيِّئَاتُ"، على التوالي، من حيث النوع (Gender). وهذا أيضاً ما نلاحظه في الآية (٥٦) من سورة الأعراف في (٣٦)، حيث اتفق المبتدأ المؤنث "رَحْمَتَ" مع الخبر المحايد "قَرِيبٌ". ويدل على صحة هذا الرأي جملٌ كثيرة من خارج القرآن الكريم، كتلك الموجودة في (٣٧-٣٨).

٣٦. "إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ (٥٦)".

٣٧. حضرَ النساءُ.

٣٨. سافرَ البناتُ.

ويتفق هذا الرأي مع حقيقة أنّ كلمة 'زوج' في العربية كلمة محايدة يمكن استخدامها للإشارة إلى الرجل والمرأة، كما توضح الآية (١) من سورة المجادلة في (٣٩) وكذلك الآية (٩٠) من سورة الأنبياء في (٤٠)، وبذلك فكلمة 'زوجة' مؤنثة لا يصح استخدامها إلا للإشارة إلى المرأة. وهذا ما يُستنتج من استخدام ألفاظ مثل 'وزير' و 'ضابط مدني' و 'مدير عام' و 'معلم أول' للإشارة إلى الرجال والنساء معاً.

٣٩. "قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا (١)".

٤٠. "فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ (٩٠)".

وإن كان من تفسير لما تقدم من حقائق فهو أنّ اللغة العربية أنصفت المرأة، بل وميّزتها بألفاظ خاصة بها لا يصح استعمالها للإشارة إلى الرجل، رغم أنّ المرأة تشارك الرجل في الألفاظ التي تستعمل للإشارة إليه (انظر البلوشي، ٢٠١٥).

ماذا بشأن إنّ وكان وظنّ وأخواتهن؟

تقول الإجابة المتضمنة في المناهج الدراسية بشأن إنّ وأخواتها إنها تدخل على الجملة الاسمية

فتنصب مبتدأها وترفع خبرها. وتقول إجابة أخرى بأنها تنصب المبتدأ، بأن تسند إليه إعراب النصب المعجمي (Lexical Accusative Case) أي نصب الحال لا نصب المفعول، ولكنها لا ترفع الخبر، بل يظل الخبر مرفوعاً بالابتداء، وهي حالته الإعرابية قبل دخول إنّ وأخواتها على الجملة، وهو قول نحاة الكوفة (انظر ابن الأنباري، ٢٠٠٢، ص. ١٥٣-١٥٧). وأحد الأسباب هو أنّ إنّ وأخواتها، كما يقول تعريفها المتواتر، أدوات توكيد ونصب، ولمّا كانت كذلك، فإنه لا يوجد ما يُسوّغ قدرتها على رفع عنصر (اسم أو صفة) هو أصلاً مرفوع. والسبب الآخر للقول بأنها لا ترفع الخبر هو أنّ الأدوات، كإنّ وأخواتها، وبخلاف الأفعال، تعمل في عنصر واحد فقط، ذلك أنها تفتقر إلى بنية موضوعية (Argument Structure)، أي أنها لا تتطلب فاعلاً ولا تنتقي مفعولاً به، وهو ما يفسّر صحة الجملة الاسمية من دون إنّ وأخواتها. وبالمقارنة، فإن الجملة الفعلية، مثلاً، لا تصح بدون فعل (انظر البلوشي، 2020a).

وأما بشأن كان وأخواتها، فإنّ الإجابة المتعارف عليها تقول بأنها تدخل على الجملة الاسمية فترفع مبتدأها وتنصب خبرها. وتقول إجابة أخرى بأنها تنصب الخبر فقط، نصب الحال لا نصب المفعول (Lexical Accusative Case)، ولكنها لا ترفع المبتدأ، والذي يظل على حالته الإعرابية قبل دخول كان وأخواتها على الجملة، وهي الرفع بالابتداء، الرفع التلقائي (Default Case). وأحد الأسباب في أنّ كان وأخواتها لا تسند إعراب الرفع إلى المبتدأ هو أنها لا تستطيع إسناد الرفع البنيوي أصلاً، وهي الحالة الإعرابية المُميزة للفاعل، ويتضح ذلك من لحن الجملة التي يتبع كان وأخواتها فيها فاعلٌ، كالجملة في (٤١).

٤١.* كانَ معلمٌ يكلِّمُ الطلابَ.

نلاحظ هنا أنّ الفاعل نكرةٌ، وهو ما يميّز الفاعل بالمقارنة بالمبتدأ، والذي يجب أن يكون معرفاً (إلا في حالات معينة). ولمّا انتفت القدرة عن كان وأخواتها على إسناد الرفع البنيوي إلى الفاعل، انتفت هذه القدرة على إسناد الرفع البنيوي إلى المبتدأ أيضاً، والذي لا يحتاجها لأنه مرفوع بالابتداء أصلاً. والسبب الآخر هو أنّ كانّ وأخواتها لا تربطها أي علاقة بالمبتدأ، فالمبتدأ يظل مبتدأً للخبر، كما يظل الخبر خبراً للمبتدأ، وليس لكان وأخواتها (انظر Al-Balushi, 2019).

وأما بشأن ظنّ وأخواتها، فإنّ الإجابة المتواترة تقول بأنها تدخل على الجملة الاسمية فتتخذ مبتدأها مفعولاً به أولاً وخبرها مفعولاً به ثانٍ، تُسنِد إلى كليهما إعراب النصب البنيوي (أي النصب على المفعول). وتقول إجابة أخرى بأنّ ظنّ وأخواتها لا تنتقي مفعولين، وإنما مفعول به واحد فقط (أو تكملة نحوية واحدة فقط)، وهو الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر كوحدة واحدة، كما في الجملة في (٤٢). وهذا المفعول به هو ما تُسنِد إليه ظنّ وأخواتها إعراب النصب البنيوي (Structural Accusative Case)، ولكنها أيضاً تسنِد إعراب النصب المعجمي (أي النصب على الحال لا على المفعول) إلى المبتدأ والخبر، كلٌ على حده. وأحد الأسباب لذلك هو أنّ مدلول الفعل ظنّ لا يقع على المبتدأ وحده ولا على الخبر وحده، وإنما على الجملة الاسمية المكتملة الأركان باعتبارها وحدة واحدة (انظر Al-Balushi, 2016).

٤٢. ظنَّ المعلمُ [الطالبَ مجتهداً].

الخلاصة

استنادًا إلى نتائج هذا البحث، الذي توصل إلى إجابات جديدة للأسئلة المطروحة فيه، فإنه من الضروري أن تُقدم النُخب العلمية مشروعاً فكرياً ثقافياً يُفضي إلى إعداد منهج مدرسي حديث للغة العربية يستند إلى المعالجة النقدية والمعرفية الحديثة لقضايا النحو والصرف والاشتقاق يمثل خطوة جوهرية نحو إحياء علوم اللغة وتطوير تعليمها. وقد أوصى الباحث بإنشاء موقع إلكتروني أو منتدى علمي يضم قائمة بالمسائل اللغوية التي توصلت الدراسات المعاصرة إلى معالجات جديدة لها، بالإضافة إلى تلك التي لا تزال بحاجة إلى البحث والنقاش، ليكون هذا المنبر العلمي مرجعاً تعليمياً لطلبة الصف الثاني عشر، مما يُعزز فيهم حب اللغة والرغبة في التخصص فيها.

كما بيّن البحث ضرورة الانتقال من التعامل التقليدي مع قواعد اللغة العربية بوصفها معلومات يُحفظ معظمها لغرض اجتياز الامتحانات، إلى اعتبارها علماً قائماً على المنهج العلمي، لا يختلف عن غيره من العلوم من حيث قابليته للتحليل والبرهنة والتفسير المنهجي، وذلك من خلال النظريات اللغوية الحديثة. وبهذا يمكن للطلبة ممارسة التفكير النقدي والتحليلي من خلال دراسة المسائل الجدلية، والمقارنة بين الآراء القديمة والحديثة، ما يعزز من كفاءاتهم البحثية والفكرية، ويمهد الطريق أمامهم ليصبحوا لغويين وباحثين منتجين على غرار رواد المدارس النحوية القديمة.

وفي ضوء هذه النتائج، يُوصَى البحثُ المستقبلي في اللغة العربية بالتركيز على تطوير محتوى هذا المنهج الرقمي المقترح، من خلال دراسة القضايا اللغوية العالقة مثل دلالة التنوين، وعمل ظروف الزمان والمكان، والأسماء الممنوعة من الصرف، والسبب وراء نصب واو المعية للأسماء والأفعال معاً، وكذلك تحليل قراءات القرآن الكريم، والرد العلمي على الشبهات اللغوية، وغيرها من الموضوعات التي لا تزال تثير الجدل. كما يجب أن يحث الباحثون الشبابَ وطلبةَ الدراسات العليا على المشاركة في إنتاج معرفة لغوية جديدة تُبنى على أطر نظرية معاصرة، لضمان حضور عربي فاعل في مجال الدراسات اللسانية الحديثة.

المراجع

Al-Balushi, R. (2012). Why verbless sentences in Standard Arabic are verbless. *Canadian Journal of Linguistics, 57*(1), 1–30.

Al-Balushi, R. (2013). Verbal and nominal case suffixes in Standard Arabic: A unified account. *Brill's Annual of Afroasiatic Languages and Linguistics, 5*(1), 35–82.

Al-Balushi, R. (2015a). The accusative case suffixes in Standard Arabic: Where from? *International Journal of Arabic Linguistics, 1*(1), 28–66.

Al-Balushi, R. (2015b). Why Does Arabic Have Two Word Orders? *Horizon Newsletter*, issue 320, p. 5. Sultan Qaboos University.

Al-Balushi, R. (2016). The Believe-Construction in Standard Arabic. *Journal of Linguistics, 52*(1), 1–36.

Al-Balushi, R. (2017). Imperative constructions in Standard Arabic. *Alkhalil: Journal of University of Nizwa for Literary and Linguistic Studies, 2*(3), 186–216.

Al-Balushi, R. (2019). Subject licensing in non-verbal clauses in Arabic. *Brill's Journal of Afroasiatic Languages and Linguistics, 11*(2), 249–282.

Al-Balushi, R. 2025. Sentence Structure and Aspect in Arabic: The Case of the Imperfective. *International Journal of Arabic Linguistics, 11*(1), 1–39.

Bakir, M. (1980). *Aspects of Clause Structure in Arabic*. Doctoral Dissertation, Indiana University, Bloomington.

Basilico, D. 1998. Object position and predication forms. *Natural Language and Linguistic Theory, 16*(3): 541–595.

Burton, J. (1988). Linguistic errors in the Qur'an. *Journal of Semitic Studies, 33*(2), 181–196.

Chomsky, N. (1981). *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Foris.

Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Chomsky, N. (2001). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A life in language* (pp. 1–52). Cambridge, Mass.: MIT Press.

Cowper, E. (2005). The geometry of interpretable features: Infl in English and Spanish. *Language, 81*(1), 10–46.

Farghal, M. (1986). *The Syntax of wh-Questions and Related Matters in Arabic*. Doctoral Dissertation, Indiana University, Bloomington.

Fassi Fehri, A. (1993). *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Dordrecht: Kluwer.

Halle, M., & Marantz A. (1993). Distributed morphology and the pieces of inflection. In K. Hale & S. J. Keyser (Eds.), *The View from Building 20* (pp. 111–176). Cambridge, Mass.: MIT Press.

Mohammad, M. A. (2000). *Word Order, Agreement and Pronominalization in Standard and Palestinian Arabic*. Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

McCarthy, J. J., & Prince A. S. (1990). Foot and word in prosodic morphology: The Arabic broken plural. *Natural Language & Linguistic Theory, 8*(2), 209–283.

Noyer, R. (1992). *Features, Positions, and Affixes in Autonomous Morphological Structures*, Doctoral Dissertation, MIT.

Reigeluth, C. M., & Carr-Chellman A. A. (Eds.). (2009). *Instructional-design theories and models, volume III: Building a common knowledge base* (Vol. 3). Routledge.

Soltan. U. (2007). *On Formal Feature Licensing in Minimalism: Aspects of Standard Arabic Morphosyntax*. Doctoral Dissertation, University of Maryland, College Park.

Testen, D. (1994). On the development of the Arabic subjunctive. In M. Eid, V. Cantarino, & K. Walters (Eds.), *Perspectives of Arabic linguistics VI* (pp. 151–166). Amsterdam: John Benjamins Publishing Company.

ابن الأنباري، ك. ع. م. (٢٠٠٢). الإنصاف في مسائل الخلاف. القاهرة: مكتبة الخانجي.

البخاري، م. إ. ١٩٨٠. الجامع الصحيح للبخاري (الجزء الأول). القاهرة: المطبعة السلفية.

البلوشي، ر. (٢٠١٤). لماذا ينصب جمع المؤنث السالم بالكسرة؟ ملحق أشرعة، جريدة الوطن، العدد ١١٤١٣، صفحة ٤. سلطنة عمان.

البلوشي، ر. (٢٠١٥). القول بذكورية اللغة العربية وانحيازها للرجل اتهام باطل. ملحق أشرعة، جريدة الوطن، العدد ١١٥٥٨، صفحة ٥. سلطنة عمان.

البلوشي، ر. (2020a). مراجعات في نحو اللغة العربية. International Journal of Arabic Linguistics، ٦(١&٢)، ٤٥–٦٧.

البلوشي، ر. (2020b). التركيب اللغوي لجملة الدعاء. نشرة إضاءات علمية، العدد ٢٨، صفحة ٢٠–٢١. تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. سلطنة عمان.

ابن زنجلة، ع. م. ١٩٩٧. حجة القراءات. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

الفاسي الفهري، ع. (٢٠٠٩). معجم المصطلحات اللسانية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

الهاشمي، أ. إ. م. (٢٠٠٦). القواعد الأساسية للغة العربية. بيروت: مؤسسة المعارف.

يوسف، أ.، والكاف ف.، وزيد ف.، والقللي م.، والريامي م. ٢٠٢٣. كتاب اللغة العربية (متطلب الجامعة). جامعة السلطان قابوس.